

A decorative flourish consisting of a thick, dark grey curved line that starts with a small loop on the left and ends with a small hook on the right, framing a central rectangular box.

دراسات

مفهوم التأخر التاريخي في المنظومة المعرفية الخلدونية

امحمد مالكي

أستاذ العلوم السياسية،

جامعة القاضي عياض - مراكش.

- ١ -

تكمّن قيمة مفكر ما ليس في ما فعل ولكن في ما ترك ليفعل^(١)، ولعل العلامة «ولي الدين عبد الرحمن بن محمّد بن عبد الرحمن بن خالد (الملقب بابن خلدون)»، أحد الأعلام الذين تركوا تراثاً، لم يفقد قيمته على الرغم من مرور ستة قرون على وفاة صاحبه (٨٠٨هـ/١٤٠٦م)، بل ما زالت راهنيته تتجدد باستمرار. فمن يطالع متون المقدمة سيلمس حضور الموضوعات المركزية المشكّلة للمنظومة المعرفية الخلدونية ضاغطة على واقعنا العربي ومستحكمة في إمكانيات تطوره. فأصالة صاحب المقدمة تتجسد في ديمومة الاهتمام بفكره شرقاً وغرباً، وإن جاءت الاستعادة لمظان مشروعه متأخرة في أوروبا والوطن العربي على حدّ سواء^(٢).

يمكن الإقرار، دون تردد، بأن ما تمت مراكمته من بحوث ودراسات حول ابن خلدون لم يحظ بمثله نظير له من المؤرخين القدامى، بيد أن التنبّه الواسع والمستمر للفكر الخلدوني فتح إمكانيات معرفية لا حدود لها لتأويل تراث هذا العلامة، تارة بدافع الاجتهاد العلمي، وطوراً بهاجس الاستثمار والتوظيف الأيديولوجيين، فقد تجاوزت إلى جانب القراءات الاستعمارية الأوروبية – الهادفة إلى انتقاء بعض تحليلات ابن خلدون للعلاقات الاجتماعية والخصائص السلافية للسكان المحليين، لبناء استراتيجية الغزو أو

(١) التعبير من استعمال جاك بيريك وقد ورد في سياق حديثه عن تجربة محمد بن عبد الكريم الخطابي،

انظر دراسته في: عبد الكريم وثورة الريف (بيروت: دار الفارابي، [د.ت.]).

(٢) نشير إلى أن ترجمة مؤلفات ابن خلدون إلى اللغات الأوروبية، ولا سيما الفرنسية، تمت مع مطلع القرن التاسع عشر، وقد برز الاهتمام العربي بها في الزمن نفسه في سياق ما كان يسمّى عصر «اليقظة العربية».

تأكيد صدقية النزعات العنصرية – قراءات عربية ذات منحى أوروبي، أو إسلامي سلفي، أو قومي^(٢).

ليس مقصد هذه المقالة الغوص في متون القراءات لإبراز أبعاد تأويلاتها، فذلك ما لا يسمح به المقام، علاوة على أن فكر ابن خلدون عصي بطبيعته على التملك قصْد التشيُّع لهذا الطرف أو ذاك، إنَّه تراث إنساني مفتوح على الاجتهاد في القراءة والفهم، واستنباط المعالم القوية لوعي حقبة دقيقة في التاريخ العربي الإسلامي.

لقد تسلَّح صاحب المقدمة بآلية النقد الذي طال المؤرخين الذين سبقوه، دون أن يستثني كبار أئمتهم وأعتى سلطاتهم العلمية والفقهية^(٤). فالتأريخ ليس «تكرار إنتاج لا ينتهي لأخبار وأنماط جامدة»^(٥)، إنَّه إنتاج التاريخ من حيث كونه أحداثاً ووقائع محكومة بقوانين التاريخ والمجتمع. ألم يشدّد في مستهل المقدمة قائلاً: «فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار (...) أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه. و (...) وكان هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع، وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني». ليعضف: «واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة... أتمثّر عليه البحث وأدّى إليه الغوص (...) وكأنه علم مستنبط النشأة. ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة»^(٦). فعلاوة على بُعد الاجتماع الإنساني كمفسّر للتاريخ، تنطوي المنظومة المعرفية الخلدونية على بُعدين آخرين هما: البعد التاريخي والبعد الفلسفي^(٧). والحال أن التعددية في قراءة ابن خلدون تاريخ العصر الوسيط نابعة من تراكم خبرته في أمور الدين والدنيا، فهو فقيه مالكي أشعري، اشتغل حين التحاقه بأرض الكنانة مدرساً بالمدرسة القمحية، ثم قاضياً لقضاء المالكية، مع كل ما جلبت له هذه المناصب من تقدير وإعجاب وخصوصية وأحقاد. وقبل ذلك، دخل فضاء السياسة في كلّ من المغرب والجزائر والأندلس، فخبر مساربها، واحتك برموزها من أصحاب السلطة

(٢) قارن: سفيتلانا باتسيفا، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون (د.م.]: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨). مقابل ذلك تحاول الكتابات العربية الانتصار لابن خلدون من موقعها الأيديولوجي، فهو عند الإسلاميين السلفيين فقيه مالكي أشعري ومؤسس «علم الاجتماع الإسلامي»، وعند القوميين العلامة الذي كان سباقاً لإقامة علم الاجتماع الوضعي.

(٤) على أواميل، الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون، ط ٤ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥)، ص ٧.

(٥) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، ج ٢، ط ٢ (بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، ١٩٧٩)، ص ٦١ – ٦٢.

(٦) انظر: علي الوردي، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٢).

(٧) للاطلاع على سيرته الذاتية، انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته شرقاً وغرباً، عرضه بأصوله وحقق حواشيه محمد بن تاويت الطنجي (القاهرة: [د. ن.، ١٩٥١)، ومحمد عبد الله عنان، ابن خلدون: حياته وتراثه الفكري، ط ٢ (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٣).

والجاء والقرار^(٨)، ثم اعتزل ليدون خلاصات تجربته ويؤلف في قلعة ابن سلامة بالجزائر^(٩).

فَتَحَّت آلية النقد التاريخي والدعوة إلى نمط مغاير للكتابة التاريخية إمكانيات معرفية جديدة لفهم تطور العالم العربي الإسلامي، كان «العمران البشري» أو «علم العمران» أحد مداخلها الرئيسيّة. فهكذا، تمكّن ابن خلدون من نسج منظومة من المصطلحات والمفاهيم لتحليل الحقبة الممتدة من القرن السابع وحتى الرابع عشر الميلاديين، واستنباط قوانين سيرورتها ومآلها، من قبيل مصطلحات: «العمران»، «البدوة»، «العصبية»، «الطبيعة البشرية». والحال أن بلاد المغرب، حيث وُلد صاحب المقدمة وتعلّم، وتدرج في المناصب، وسُجن، وألّف، قد استأثرت باهتمام كبير في تراثه الفكري، فقد وصف بدقة لافتة تقاسيم الزمن الذي عاصره (ق ١٤م) يقول: «وإذا تبدلت الأحوال جملة فكأنما تبدل الخلق من أصله وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة وعالم مُحدَث. فاحتاج لهذا العهد من يدون أحوال الخليقة والآفاق وأجيالها والعوائد والنحل التي تبدلت لأهلها»^(١٠).

تطرح المعاينة أعلاه جملة من الأسئلة حول تفسير ابن خلدون لواقع التبدل الذي طال العالم العربي الإسلامي شرقاً وغرباً. فمع وعينا خلوّ المتن الخلدوني من أية إشارة أو استعمال لمفهوم «التأخر التاريخي» (Retard historique)، فإن إمساكه بمفاصل التغير الذي زامنه، وكتب عن تأثيراته في الاقتصاد، والمجتمع، ونظام القيم، ما يؤكّد تأريخه للتأخر دون أن يستعمل مفهومه. فقد كرّس **الفصل الخامس** من فصول **المقدمة** الستة للمعاش والكسب ووسائل تحقيقهما، متحدثاً عن السعي، والصنائع، والتبادل، والسوق، والنقد، والأسعار، والتوزيع، وكل ما يصلح اعتماده مؤشراً عن أحوال البلاد والعباد. ومع أن الاهتمام بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ورد ضعيفاً ومحدوداً في متن **المقدمة**، خلافاً للأهمية التي حظيت بها الضفة الجنوبية من المتوسط (بلاد المغرب أساساً)، فإن ثمة عناصر قوية تدلّ على وعي ابن خلدون بالتغير المتنامي لصالح شمال المتوسط على

(٨) يكمن مصدر نقد ابن خلدون للتأليف التاريخي السائد في زمنه في ضعف أصحابه وتقهر قدراتهم في هذا المجال، فمنذ عهد الطبري والمسعودي، أي القرن الرابع الهجري، وحتى عصره (ق. ٨هـ) لم يعد للمؤرخين القدرة على الاجتهاد في نمط الكتابة التي دأبوا عليها، بل أصبحوا يستنسخون الوقائع والروايات على نفس المنوال.

(٩) نفكر أساساً في علاقته بأبي عنان المريني وأمير بجاية «أبو عبد الله محمّد بن أبي زكريا الحفصي»، إضافة إلى وجوده إلى جانب السلطان ابن الأحمر في الأندلس وتقلده مهمة عقد الصلح بين هذا الأخير وملك قشتالة الإسباني.

(١٠) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، كتاب **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**: وهو تاريخ وحيد عصره عبد الرحمن ابن خلدون (بيروت: [دار الكتاب اللبناني]، ١٩٧١)، ج ١: تاريخ ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٧.

جنوبه، وقد أشارت إليه المقدمة في أكثر من مقام، عند الحديث عن التفوق البحري والقدرة القيادية لأساطيل الشمال نظير جهل البدو للبحر وما يرتبط به، وتواضع الكفاءة البحرية للعرب والمسلمين، وفقدانهم العديد من الجيوب والمرافئ، كما حصل في القرن الحادي عشر الميلادي حين تخلى المسلمون عن كريت وصقلية ومالطة (١٠٩١م)، ونزل المسيحيون في سواحل سوريا وتمكنوا من السيطرة على طرابلس وعسقلان وتير (Tyr) وأكر (Acre)، وأخضعوا القدس^(١١).

نحن إذًا أمام جدلية مهمة وخطيرة رسم ابن خلدون معالمها بدقة بالنسبة إلى جنوب المتوسط، وأشار بجسّ استشرافي إلى عناصر قوتها في الجناح الشمالي للضفة. ويبدو أن قيمة المنظومة المعرفية الخلدونية تكمن في تفسير اتجاه طبيعة هذه الجدلية وتوجس اتجاهها البعيد، دون أن تتوفر لصاحبه وقتئذ شروط استعمال مفهوم التأخر التاريخي، كما أصبح متداولاً في العلوم الاجتماعية لاحقاً.

— ٢ —

يقود الفهم الظاهري لمفهوم التأخر التاريخي إلى الاعتقاد بأن المقصود به توقف في وتأثر النمو، سبق حصوله في تاريخ المغرب خلال حقبة محددة، وأن الطريق إلى تجاوزه يتوقف على استدراك ما لم يتم إنجازه وتحقيقه. إن الأمر أكثر من أن يكون مجرد استدراك لما غدا عصياً إدراكه، فالتأخر حالة تاريخية عميقة ومركبة، يتقاطع في ترتيبها الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة.

لقد شكلت نصوص ابن خلدون شهادة تاريخية على هذا الوضع المحجوز، وإن حكم تحليلاته الطابع المعياري الأخلاقي^(١٢) عوض المنهجية المسككة بمصادر التأخر التاريخي، كما شرعت في التبلور يومئذ.

ثلاثة مؤشرات يمكن الوقوف عندها للامسة هذا الوضع في مقدمة ابن خلدون: إحساسه العميق بتبدل أحوال الناس وأفول عمرانهم: «فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه وتبدلت بالجملة». يضيف: «فخرت الأمصار والمصانع، ودُرسَت السبل والمعالم، وخلت الديار والمنازل، وضعفت الدول والقبائل، وتبدل الساكن، وكأني بالمشرق قد نزل به مثل ما نزل بالمغرب (...) وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادرَ بالإجابة»^(١٣).

(١١) انظر: عبد السلام الشدادي، ابن خلدون من منظور آخر، ترجمة محمد الهلالي وبشرى الفكيكي (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٦٦.

(١٢) قارن: Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, textes à l'appui (Paris: Maspéro, 1970), tome 1, p. 202.

(١٣) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ٣٢ - ٣٣.

وضمن منطلق الانهيار يتحدث ابن خلدون عن أخلاق الناس وقيمهم الجديدة، فيقول: «... وأهل الحضرة لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ وعوائد الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها، وقد تلوّثت أنفسهم بكثير من مذمومات الخلق والشر وبعدت عليهم طرق الخير ومسالكة، بقدر ما حصل لهم من ذلك حتّى لقد ذهب عنهم مذاهب الحشمة في أحوالهم، فتجد الكثير منهم يقذعون في أقوال الفحشاء في مجالسهم وبين كبرائهم وأهل محارمهم، لا يصدّهم عنه وازع الحشمة، لما أخذتهم به عوائد السوء في التظاهر بالفواحش قولاً وعملاً...»^(١٤).

فهكذا، نقرأ إحساسه بتوقف التطور وتكلس عمرانه، في تقديره ثقل قوى الإنتاج من فلاحية وتجارة إذ يقول: «وأما فوائد العقار والضياح فهي غير كافية لما لكها في حاجات معاشه، إذ هي لا تفي بعوائد الترف وأسبابه، وإنما هي في الغالب لسد الخلّة وضرورة المعاش. والذي سمعناه من مشيخة البلدان أن القصد باقتناء الملك من العقار والشياع إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء ليكون مرباهم به ورزقه فيه ونشوءهم بفائدتها ما داموا عاجزين عن الاكتساب، فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم»^(١٥).

وضمن السياق نفسه يقارن حالة المغرب بوضعية الدول المجاورة له في جنوب أوروبا والشرق العربي، فيقول: «وأما المغرب، فانتقل إليه منذ دولة الموحّدين من الأندلس حظّ كبير من الحضارة، واستحكمت به عوائدها، بما كان لدولتهم (...) من اتساع النطاق ما علمت، فكان حظّ صالحٍ من الحضارة واستحكامها، ومعظمها من أهل الأندلس، ثمّ انتقل أهل شرق الأندلس عند جالية النصارى إلى أفريقية فأبقوا فيها وبأمصاها من الحضارة آثاراً، ومعظمها بتونس، امتزجت بحضارة مصر وما ينقله المسافرون من عوائدها، فكان بذلك للمغرب وأفريقية حظّ صالح من الحضارة عَفِي عليه الخلاء، ورجع إلى أعقابه، وعاد البربر بالمغرب إلى أديانهم من البداوة والخشونة. وعلى كلّ حال فأثار الحضارة بأفريقية أكثر منها بالمغرب... ولقرب عوائدهم من عوائد أهل مصر بكثرة المترددين بينهم»^(١٦).

هكذا توجس عبد الرحمن بن خلدون نهاية عظمة تاريخ المنطقة^(١٧)، وهو الذي عايش، على مضض، أفول الإرث الموحّدي على يد ثلاث حركات «انشقاقية»: المرينيين

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٧ - ٣٦٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(١٧) انظر نقاشاً حول الإحساس والتنبؤ في كتابات ابن خلدون لدى: عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٦٦ - ٦٧.

بالمغرب الأقصى، وبني عبد الواد بالمغرب الأوسط، والحفصيين بإفريقية^(١٨)، وفي وقوفه عند مصادر الجرح في تاريخ المغرب ما يدل على تاريخية فكره وأصالته، فهل تشكل النصوص المكوّنة لمنظومته الفكرية، مرجعية كاملة لتحليل ومناقشة منطلقات التأخر التاريخي في مسيرة المغرب الوسيط؟^(١٩).

نعتقد أن البعد الذي فصلنا عن عصر ابن خلدون — وهو زمن يفترض أن تقاس عظمته بتطور العلوم والمناهج والذهنيات — يقتضي منا، كي لا نحرف مقاصد هذا المفكر الفذ، أن نعتبر ما تضمنته نصوصه مجرد مؤشرات لوضع محجوز، وليس تحليلاً أو تأويلاً لمصادر تأخره وإخفاقاته. وفي ذلك توافق حتى مع أغراضه من كتابة **المقدمة**، أولم يقل هو نفسه إن هدفه من كتابة **المقدمة** هو «تحديد قواعد تساعد المؤرخ على نقد وفرز الأخبار المروية»^(٢٠)؟

سأناقش مفهوم التأخر التاريخي بالاعتماد على حقيقتين اعتبرهما أساسيتين لفهم دائرية تاريخ المغرب الوسيط ودرجة انطوائيته وانغلاقه:

الأولى تتعلق بالتجارة بعيدة المدى، من حيث أهميتها كمصدر لتكوّن فائض القيمة وتراكم رأس المال، وحدود دورها في مجال تأسيس دولة الوحدة القادرة على صياغة مشروع مجتمعي واضح من حيث أسس مشروعياته السياسية وعلاقاته الاجتماعية والثقافية، وهي نقطة، فيما نعتقد، غير بارزة بالشكل المطلوب في نصوص ابن خلدون.

الثانية، وهي في الواقع مرتبطة بالأولى، إن لم تكن نتيجة منطقية لها، فتتجلى في التساؤل عن محددات إخفاق مشاريع الوحدة الوسيطة.

(١٨) نستعمل مصطلح «انشقاق»، للدلالة على أن الولايات التي تأسست على أنقاض دولة الموحدون لم ترتق إلى مستوى تكوين كيانات مستقلة تمام الاستقلال، بل ظلت تنمو ضمن منطلق الوحدة السائد سلفاً، بدليل أن المرينيين بذلوا محاولات جديّة لإنقاذ تراث الوحدة وتجديده، في ظرفية كان من العسير على مشروعهم أن يطالع بمهمة التواصل والاستمرارية.

(١٩) من الملاحظ أن تراث ابن خلدون، بقدر ما شكل موضوع إجماع من حيث أهميته وقيّمته الفكرية في تفسير التاريخ العربي الإسلامي على امتداد سبعة قرون (من السابع وحتى الرابع عشر)، مثل مصدر تباين وتناقض من حيث استغلال وتأويل معطياته، ففي حين اعتمدت الأسطوغرافيات الاستعمارية قاعدة الصراع بين البدو والحضر منطلقاً للحكم بالجمود على تاريخ المغرب، والجزم باستحالة تكوين دولة قوية وموحّدة، لم يتجاوز التأليف التاريخي العربي بمختلف تياراته مستوى «تقديس» ما كتبه ابن خلدون وفكر فيه، اللهم إلا إذا استثنينا بعض الدراسات التي أصبحت تدعو إلى ضرورة تجديد التفكير في تراث ابن خلدون على مستوى إشكاليته ومفاهيمه ومنهجه. من هؤلاء يمكن مراجعة أعمال كلّ من: العروي، المصدر نفسه، الفصل ٢: «منهج التاريخ»، والفصل ٣: «ابن خلدون وميكيافلي»؛ علي أومليل، **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)؛ محمد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية: دار الثقافة، ١٩٨١)، وط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)؛ عزيز العظمة، **ابن خلدون وتاريخيته**، ترجمة عبد الكريم ناصيف (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، و

(٢٠) العروي، المصدر نفسه، ص ٣٩.

تعطي المقدمة وصفاً دقيقاً وعميقاً لمختلف أصناف الحِرَف التي شكلت مصادر رزق المغاربة وأسس ثراء القائمين على أمرهم، على امتداد الحقبة التي أرخ لها ابن خلدون، من تجارة، وفلاحة، وصناعات (البناء، النجارة، الحياكة، التوليد، الطب، الخط والكتابة، الوراقة، الغناء...) ^(٢١). وهو في بحثه هذا الموضوع يدقق في القيم والقواعد التي تحكم الحرفة وتنظمها ^(٢٢)، كما يميز بين المتعاطين والمحترفين لها، دون أن تستأثر باهتمامه قيمة التجارة بعيدة المدى ومكانة دورها في نهوض الدول وسقوطها، اللهم إلا إذا استثنينا بعض الإشارات التي وردت ضمن الحديث عن حرفة التجارة بصفة عامة. لذلك، حين يحلل ابن خلدون عوامل «خراب العمران»، يعزو ذلك إلى تراجع مصادر الرزق والكسب، ونضوب عوائد الجبايات، وقلما يربط هرم الدولة وشيخوختها بفقر تجارتها البعيدة المدى وضعف فائضها، فنراه يقول: «فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال وابدعز الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها، فخف ساكن القطر وخلت دياره وخرجت أمصاره واختل باختلاله حالة الدولة والسلطان لما أنها صورة للعمران» ^(٢٣). إن شحوب دور التجارة بعيد المدى، كمحدد في تشخيص جانب من أزمة المغرب الوسيط ضمن فكر ابن خلدون ^(٢٤)، يمكن تفسيره بالمكانة التي حظيت بها فرضيات صراع البدو والحضر ^(٢٥)، وقدوم بني هلال، ومעقل، ضمن المنطق العام الذي أطر فكر ابن خلدون، وهو يؤرخ لظاهرة الملك والسلطة والعمران بالمغرب، والعالم العربي الإسلامي على حدّ سواء.

فبالعودة إلى كتابَي العبر والمقدمة، نقف في أكثر من مقام عند الفرضيات القاضية بمسؤولية العرب البدو الوافدين من مُضَر واليمن في تكييف تاريخ المغرب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بل في التعجيل بانهييار عمران دوله واستنزاف قوة

(٢١) انظر: ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ٣٩٤ - ٤٣٠.

(٢٢) للتدقيق في أوصاف التاجر كما حددها ابن خلدون، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

(٢٤) الملاحظة نفسها أثارها «إيف لاكوست»، وهو واحد من الأجانب الذين كان لهم الفضل في التعريف بالقيمة العلمية التاريخية لأعمال ابن خلدون، حيث قال: «السلطة الملكية تستند إلى حدّ كبير على الأرباح التي تجنيها من التجارة الكبرى التي تجري بين السودان والشرق وأوروبا. إن انهيار التجارة الصحراوية قد وجد تعبيراً له في انحطاط سجلماصة. والواقع المميز أن هذه المدينة التي كانت أهم موانئ الصحراء، والتي حدد امتلاكها قوة السلالات المتعاقبة على مراكش، قد أصبحت، ابتداء من القرن الرابع عشر، خارجة تدريجياً عن منطقة نفوذ ملوك فاس. وهذا ما يفسر الوهن النسبي لسلطتهم، وفي الصحراء المغربية أخذت القبائل تقوم بعمليات النهب وكانت حتى تلك الفترة قد أسهمت بتجارة القوافل، لكن انخفاض التجارة دفعها إلى البحث عن موارد أخرى». انظر: إيف لاكوست، العلامة ابن خلدون، ترجمة ميشال سليمان (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٣)، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٢٥) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، «في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه فصول وتمهيدات»، في: ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ١٢٠ - ١٥٣.

أمصاره. لذلك، يشرح ابن خلدون ظروف قدومهم إلى المغرب: «فبعث المستنصر وزيره إلى هؤلاء الأحياء (...) وأباح لهم إجازة النيل، وقال لهم: قد أعطيتكم المغرب (...) فطمعت العرب إذ ذاك وأجازوا النيل إلى برقة، ونزلوا بها وافتتحوا أمصارها واستباحوها وكتبوا لإخوانهم بشرقي النيل يرغّبونهم في البلاد، فأجازو إليهم، بعد أن أعطوا لكل رأس دينارين (...) وتقارعوا على البلاد: فحصل لسليم الشرق وللهلال الغرب، وخرجوا المدينة الحمراء.. وسارت قبائل دياب وزغبة وجميع بطون هلال إلى أفريقية كالجراد المنتشر لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه...»^(٢٦).

وفي المقدمة يفسر كيف أن «العرب أبعد الأمم عن سياسة الملك»، فيقول: «والسبب في ذلك أنهم أكثر بداوة وأبعد مجالاً في القفر وأغنى عن حاجات التلؤلؤ وحبوبها، لاعتيادهم الشظف وخشونة العيش (...) وأيضاً، فإن من طبيعتهم كما قدمناه أخذ ما في أيدي الناس خاصة والتجاف عما سوى ذلك من الأحكام بينهم ودفاع بعضهم عن بعض، فإذا ملكوا أمة من الأمم جعلوا غاية ملكهم الانتفاع بأخذ ما في أيديهم وتركوا ما سوى ذلك من الأحكام بينهم، وربما جعلوا العقوبات على المفسدات في الأموال حرصاً على تكثير الجبايات وتحصيل الفوائد (...) فتنمو المفسدات بذلك ويقع تخريب العمران فتبقى تلك الأمة كأنها فوضى، مستطيلة أيدي بعضها على بعض، فلا يستقيم لها عمران وتخرب سريعاً، شأن الفوضى كما قدمنا (...) فبعدت طباع العرب لذلك عن سياسة الملك...»^(٢٧).

هكذا يقرأ ابن خلدون تاريخ المغرب من خلال صراع البدو والحضر، وبالنظر ذاتها يفسر هرم الدولة وتمزق أمصارها. فهل من الضروري على البحث التاريخي الاجتماعي المعاصر أن يبقى سجين فرضيات ابن خلدون؟ أم مطلوب منه أن يقدم نتائج هذا المفكر العظيم ويطورها في اتجاه فكّ عقدة المغرب الوسيط وحل أسرارها^(٢٨)، بل

(٢٦) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ٧ ج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ - ١٩٥٩)، ج ٦، ص ٤٠. (التشديد من الكاتب).

(٢٧) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ١٥١ - ١٥٢ (التشديد من المؤلف).

(٢٨) قد يكون ألبير عياش واحداً من الأوائل الذين أمسكوا بالقوى المفسرة لتاريخ مغرب العصر الوسيط، إذ بانتقاده المؤرخين الذين اعتمدوا مقولة صراع البدو والحضر كما صاغت كتابات ابن خلدون، حاول تفسير تطورات هذه الحقبة استناداً إلى المحددات الاقتصادية والاجتماعية. لذا نقرأ له قوله: «واعتماداً على تقييم ابن خلدون، اعتبر المؤرخون والجغرافيون التقليديون أن المصيبة الكبرى التي لحقت بشمال أفريقيا تمثلت في قبائل بني هلال وبني معقل الرحل. فأسباب الانحطاط هي إذاً من نوع آخر، وهي كثيرة ومعقدة، ولا يجوز أن نعطي جواباً عن مشكل انحطاط العالم الإسلامي. على أن الذي يلفت انتباهنا على الصعيد المغربي، هو الضعف الذي لحق بالبرجوازية التجارية الغنية والقوية التي لم تتمكن من استكمال عملية التوحيد الاقتصادي والسياسي للبلاد بعد أن ظهر أنها على وشك تحقيقها في عهد الموحّدين». انظر: ألبير عياش، المغرب والاستعمار: «حصيلة السيطرة الفرنسية»، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٥)، ص ٤٥ - ٤٦.

وأحداث قطيعة مع تراث ما زال يضغط بكلّ ثقله على قضايا الحاضر وإشكالياته^(٢٩).

— ٣ —

شدد عبد الله العروي، في أكثر من مقام^(٣٠)، على ضرورة مساءلة فكر ابن خلدون ونقد جهازه المفاهيمي، دون الحكم عليه بالضعف أو السلبية في تفسير تاريخ المغرب، وهو ما أكد عليه في مناقشته موضوع منهج التاريخ: «لوقلنا من الآن إن التعليل الخلدوني صالح أو فاسد لارتكبنا الخطأ الذي نؤاخذ عليه، لأن ذلك التعليل قد يطابق حالة أو ظاهرة خاصة حتى خارج نطاقه الأصلي، أي العهد المريني. هدفنا هو أن نلفت النظر إلى الحقيقة التالية: من لجأ إلى النمط التعليلي الخلدوني لتفسير كلّ حادثة من تاريخ المغرب، فإنه يتولى بالتبعية الفكرة القائلة إن المغرب يجد نفسه باستمرار على الخط الفاصل بين التاريخ واللاتاريخ، وإن دراسة المجتمع المغربي هي في العمق دراسة أنثروبولوجية. إنّه ينبغي مسبقاً أن تكون للمغاربة إرادة جماعية، هدف جماعي، سياسة واعية، ومن ينفي هذا ينفي بالضرورة قيام دولة وبزوغ تاريخ بالمعنى المحدد...»^(٣١).

بهذا المعنى، نعتبر العامل الاقتصادي (= التجارة بعيدة المدى) محدداً على قدر كبير من الأهمية في تفسير مكانة المغرب ضمن دار الإسلام منذ القرن الثامن الميلادي، بل قاعدة مادية ضرورية لإرساء فكرة الإمبراطورية وتطوير أسسها لا سيما ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، وتلك سمة تشترك فيها مجمل بلدان الوطن العربي باستثناء مصر^(٣٢).

فمن أجل تأكيد أهمية التجارة بعيدة المدى، ننطلق من فرضيات سمير أمين، لاعتقادنا بوجهاتها العلمية والمعرفية، فهو حين يقارن بين المغرب والمشرق وبلاد النيل، يقرّ بوجود تماثل مغاربي مشرقى على مستوى البنى الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية، ويبين بين هذا والتطور الحاصل في مصر، ليخلص بعدها إلى نتيجة أساسية: تطور

(٢٩) تساؤلات من هذا الحجم وغيره، شكلت موضوع مناظرة، سبق لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط أن عقدتها تكريماً لهذا المفكر ولقيمة أعماله. من أجل الاطلاع أكثر، انظر: ندوة ابن خلدون ١٤ - ١٧ فيفري ١٩٧٩ ([الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية]: الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩).

(٣٠) وبخاصة في المؤلفات التالية: (٣٠) وعبد الله العروي: **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ١٩٧٣): ثقافتنا في ضوء التاريخ، والأيديولوجية العربية المعاصرة، قدم له مكسيم رودنسون؛ نقله إلى العربية محمد عيتاني، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ١٩٧٩).

(٣١) العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، ص ٤١. (التشديد من الكاتب).
(٣٢) حول دور التجارة في بناء إمبراطوريات الوطن العربي وإرساء معالم حضارته، انظر: منير شفيق، «عقدة التجارة الدولية منذ فجر التاريخ»، في: منير شفيق، **في الوحدة العربية والتجزئة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٧ - ٤١.

مغربي مشرقي على قاعدة التجارة الكبرى البعيدة، وتكوّن تاريخي وحضاري لمصر حيث مثلت الزراعة دوراً رائداً»^(٣٣).

صحيح أن أسس الاقتصاد المغربي ومصادر ثروته لم تنحصر في التجارة بعيدة المدى ولا في عائداتها المالية فقط^(٣٤)، وقد يكون صحيحاً أيضاً ألا يعزى التأخر التاريخي وانكسار خطّ التطور في المغرب، إلى انحسار تجارة القوافل ونضوب مصادرها وحدها دون سواها^(٣٥)، لكن الثابت أن هذا النوع من النشاط الاقتصادي كان له الدور المقرر في الدفع بديناميات بناء الدولة وتأسيس الإمبراطوريات، وإلا بماذا يمكن تفسير الحقائق التالية:

— إنشاء مجمل المدن ما بين أواخر القرن السابع ونهاية القرن الحادي عشر (= القيروان سنة ٦٧٠ م، مراكش سنة ١٠٧٧ م)^(٣٦).

— تراجع مكانة إفريقية والمغرب الأوسط لحظة استقرار قبائل العرب (= بنو هلال ومعقل) الوافدة من المشرق وإحكام سيطرتها على الطرق الجنوبية، وبالمقابل بروز دول المغرب الأقصى في قيادة مشروع بناء المغرب العربي وتمتين وحدته، كما حصل لتجربتي المرابطين والموحدين^(٣٧).

— وجود تلازم موجب وسالب، بين التجارة والدولة والمجتمع. فبالفائض المستخلص

(٣٣) للتدقيق في مبررات استثناء مصر من هذا التماثل في البنى الاقتصادية بين المغرب والمشرق، انظر: سمير أمين، **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، ص ٢٧.

(٣٤) توفرت للمغرب العربي مصادر أخرى للثروة، كالصناعات المحلية والزراعة، فلو أخذنا حالة المغرب الأقصى مثلاً، للاحظنا وجود حركة اقتصادية مهمة خلال الحقبة التي نتحدث عنها، ففي مذكراته حول وصف أفريقيا، يذهب الحسن بن محمد الوزان، الملقب «ليون الأفريقي»، إلى أن «فاس كانت تتوفر على ٥٢٠ داراً للنسيج، وهي دور كبيرة تضم عدة طوابق وقاعات واسعة كالقصور، وبكلّ قاعة عدد كبير من العمال. وصل عددهم إلى عشرين ألفاً». انظر: Jean-Lion l'Africain, *Description de l'Afrique*, 2 vols. (Paris: Adrien Maisonneuve, 1956), vol. 1, p. 203.

(٣٥) M. Ennaji, «L'Expansion européenne et le Maroc du XVI au XVIIIs,» (Mémoire de DES en Sciences économiques, Rabat, Faculté de droit), pp. 21 et 34.

(٣٦) ولو أن أبعاد «الأسلمة» وترسيخ مبادئ الدين الجديد بالمغرب واردة أثناء الإنشاء، يلاحظ ذلك في الدوافع التي قدمها عقبة بن نافع أثناء دعوته إلى القيروان: «إن أفريقيا إذا دخلها إمام تحوّم أهلها بالإسلام فإذا خرج منها رجع من كان أسلم بها وارتد إلى الكفر، وأرى لكم يا معشر المسلمين أن تتخذوا بها مدينة نجعل فيها معسكراً وتكون عزّ الإسلام إلى آخر الدهر». انظر: عبد الوهاب بن منصور، **قبائل المغرب** (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٦٨)، ص ٣٧٣.

(٣٧) بصدد المضاعفات الناجمة عن سيطرة القبائل العربية على الطرق التجارية، وإشاعة الرعب فيها، استشهد محمد القبلي بعدة وثائق تاريخية، للتدقيق انظر: محمد القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحيدة الوسيطية ببلاد المغرب الكبير»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (الرباط)، العدد ٩ (١٩٨٢)، ص ١٦ – ١٧.

من التجارة برزت الدولة كقوة قادرة على إنجاز متطلبات هذه الحرفة وتوفير شروط نموها، من شق الطرق، وحفر الآبار، وضمان الأمن^(٣٨)، وعبرها تحقق التلاحم والاندماج بين الأمصار والسكان، وبفعل هذا التلازم تفككت الدولة وضعفت مقومات المجتمع، لحظة نزوب التجارة بعيدة المدى، وفنور قيمتها، فاستبدلت الصحراء بالبحر، والجمل بالأساطيل^(٣٩).

ثلاث حقائق نعتبرها أساسية في تقديم تفسير جزئي لدور التجارة في استمرار مفهوم المغرب العربي الموحد وتقرير تأخره التاريخي معاً، وهي على راحة صحتها لا تقدّم إلا صورة نسبية عن واقع المغرب ودائرية تاريخه يومئذ. ليس استطراداً إذا جددنا التأكيد على أن كل مشروع مجتمعي يقتضي كشرط لتحقيقه وجود القوى القادرة على إنجازه، وليس بديهياً إن جزمنا بأن كل دولة أو إمبراطورية لن تستطيع كسب رهان الاستمرارية والتطور دون إرساء الأسس السياسية والاجتماعية والثقافية الضرورية لذلك. فهل في انغلاق تاريخ المغرب الوسيط وتكلسه ما يؤكّد غياب مثل هذه الشروط؟

لقد تخللت دراسات بعض الباحثين فرضية^(٤٠) غياب بورجوازية عضوية^(٤١)، قادرة على تحقيق بناء الدولة وضمان وحدة نسيجها الاجتماعي، وحتى الفئات التي اعتمدت التجارة عبر الصحراء مصدراً لتكوين رأس المال، لم تتمثل تاريخياً قيمة هذا الفائض في مضمار إحداث التراكم المطلوب لتطوير قوى الإنتاج. لهذا نقرأ عند إيف لاكوست قوله: «حقاً أن سكان الحضر، بحكم أنهم لم يكونوا بورجوازية، يظهرون لنا «كمسؤولين» عن توقف الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط. طبعاً لم يستطع ابن خلدون الرجوع إلى مفهوم بورجوازية لإبراز السمات الاقتصادية لجماعة الحضريين»^(٤٢).

بهذا المعنى إذاً، نفهم لماذا كان دور التجارة الصحراوية شاحباً، بالمقارنة مع ما قام به التيار المراكنتيلي في أوروبا، ولو أن الفضائيين المتحدثين عنهما مختلفان من حيث الزمان

(٣٨) لمزيد من الاطلاع، انظر: ابن القاضي، المنتقى المقصور على مآثر خلافة أبي العباس المنصور (الرباط: الخزنة العامة، [د. ت.]، ص ٩٥. وهي محفوظة بالخزانة العامة، تحت رقم ١٠٥٩ م. ج.

(٣٩) من الآراء التي تناولت موضوع انعكاس تراجع التجارة على قوة الدولة وتلاحم المجتمع، قول سمير أمين، «ما كان يوحد العالم العربي كان يسبب كذلك سرعة عطشه: يكفي أن تنهار التجارة حتى تزول الدول والمدن التي كانت ترتكز إليها ولكي يعطي بؤس عالم البدو والرحل والطوائف الفلاحية المعزولة الصغيرة صورة الانحطاط»، انظر: أمين، الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات. وحول آراء أخرى، انظر: Germain Ayache, «Sur la formation du peuple marocain.» dans: Germain Ayache, Etudes d'histoire marocaine (Rabat: Societe Marocaine des Editeurs Reunis, 1979); Henri Terrasse, Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français, 2 tomes (Casablanca: Atlantides, 1949-1950), et J. Brignon [et al.], Histoire du Maroc (Casablanca: Hatier, 1967).

(٤٠) من هؤلاء يمكن الإحالة على: أمين، المصدر نفسه، ولاكوست، العلامة ابن خلدون.

(٤١) حول مدى إمكانية توظيف مفهوم «البورجوازية»، انظر: بنسالم حميش، في نقد الحاجة إلى ماركس (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٣)، ص ٦٩ - ٧٢.

(٤٢) انظر: لاكوست، المصدر نفسه، ص ٧٥، نقلاً عن: حميش، المصدر نفسه، ص ٦٩.

والمكان^(٤٣). فعدم تكون الطبقة القادرة على رفع مشروع بناء الدولة والمجتمع بناء متماسكاً وواضحاً، أفقد المغرب العربي حظوظ التطور التاريخي الضامن وحدته وقوته، الصائن استمرارية مقومات شخصيته، لذلك كان عجز الفئة المتمكنة من مصادر الثروة من استثمار الفائض وتوظيفه بشكل منتج^(٤٤)، عاملاً مفسراً لاستحالة قيامها بوظيفة التوازن بين السلطان والارستقراطية القبلية^(٤٥)، ذلك التوازن الذي اعتمده ابن خلدون مؤشراً مؤذناً بخراب العمران: «اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها (...) وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب (...)» فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال وابتدع الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها، فخف ساكن القطر وخلت دياره وخرجت أمصاره واختل باختلاله حالة الدولة والسلطان. ليضيف «ولا تحسب الظلم هو أخذ المال أو الملك من يد مالكة من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه. فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وخضاب الأملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها»^(٤٦).

نقرأ في النصّ وعياً عميقاً بمصادر سقوط الدول وخراب العمران، وابن خلدون حين يجعل من العلاقة بين الظلم وزوال السلطان علاقة سبب بنتيجة يكون قد قدّم إلى الفكر العربي الإسلامي إشكالية أصيلة كان من المعتذر طرحها بالتسمية والمفاهيم يومئذ^(٤٧)، إنها إشكالية الدولة والمجتمع المدني وطبيعة العلاقة بينهما^(٤٨).

لقد شكلت علاقة القطيعة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني الأطروحة المركزية التي على قاعدتها فسر ابن خلدون التاريخ العربي الإسلامي منذ القرن السابع الميلادي

(٤٣) لم يكن بإمكان الدول الأوروبية أن تتطور وتنمو على قاعدة الحداثة والعقلانية لو لم تؤسس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الضرورية التي تحققت بفعل الاستثمار المنتج للفوائض المستخلصة من مصادر التجارة بعيدة المدى. انظر: Bernard Guenee, *L'Occident aux XIVe et XVe siecles: Les Etats* (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1971).

(٤٤) تعرض ابن خلدون في أكثر من نصّ، إلى مجموعة من القيم المبرزة للاستثمار غير المنتج لمصادر الثروة، للتدقيق انظر: ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ١٦٧ وما بعدها.

(٤٥) حميش، في نقد الحاجة إلى ماركس، ص ٧٠.

(٤٦) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ٢٨٦ – ٢٨٨.

(٤٧) المفهوم الأساسي الذي نرسم له هنا، هو «المجتمع المدني»، وهو مفهوم لم يظهر إلا على يد الإنكليز والفرنسيين، وبخاصة مع هيجل خلال القرن التاسع عشر.

(٤٨) إن الذي يؤكد أصالة وعمق هذه الإشكالية، هو أنها ما زالت حتى اليوم في صلب النقاشات الدائرة حول حاضر المغرب العربي ومستقبله، بل ربما هي التي ستحدد المكانة الفعلية للمنطقة مستقبلاً.

وحتى لحظة وجوده، أي القرن الرابع عشر، والقطيعة وإن كانت مفهوماً مركزياً، بل ضرورياً للإمساك بمصادر الإخفاق والتأخر التاريخي، فإنها شكلت موضوع استفهام حول قدرتها على صياغة رؤية على درجة كافية من الوضوح والشمولية لفهم دائرية التاريخ الوسيط.

صحيح أن ابن خلدون أمسك بمصادر الجرح في تاريخ المغرب، لحظة تخلف هذا الأخير عن ركب الحضارة، ومن المؤكد أن فكره لا يزال يشكل المعبر الطبيعي لفهم تاريخ المغرب، على الأقل خلال الحقبة التي أرخ لأحداثها، لكن الراجح، فيما نعتقد، أن هناك عناصر في درجة الثوابت لم تحظ بقيمة التأصيل في فكره على الرغم من أهميتها في مضمار تمثل منعطفات المغرب الوسيط. فابن خلدون لم يعط التجارة عبر الصحراء، كما تعرضنا سلفاً، بُعداً الحقيقي في حقل نهوض الدولة وسقوطها، كما لم يعمق نظره في مدى مسؤولية هذا النوع من «نمط الإنتاج» في تقرير وضعية التأخر، علاوة على كونه، كما يؤكد محمد القبلي، لم يلتفت إلى «إهمال الدولة المغربية المتاجرة للأسطول التجاري»^(٤٩).

لذلك، يذهب عبد الله العروي إلى أن نظرة ابن خلدون لم تكن سوى عرض عقلاني للمحاولات الإمبراطورية الثلاث، وليس تفسيراً للتاريخ السابق للقرن الحادي عشر. فباعتقاده بانقراض الجنس العربي، وضعف الجنس البربري وصل إلى نتيجة مفادها: نهاية كل حضارة وكل تاريخ للمغرب العربي، فالقصور النظري – يضيف العروي – للطرح الخلدوني في تفسير هذه الحقبة من تاريخ المغرب العربي (=أواسط القرن الرابع عشر) المتميزة بالانفصام الجلي للسلطة السياسية عن المجتمع المدني، راجع إلى كون ابن خلدون كان يجهل تاريخ الشعوب الأخرى لدول البحر الأبيض المتوسط^(٥٠)، في حين لا يمكن فهم الانفصام الذي شكل واقعاً موضوعياً مرئياً إلا بطرحه في إطار صنفين من الأسباب: داخلية وخارجية، فالأولى ليست هي النزاعات مع البدو، وإنما تكمن في محددات أخرى: الوضع الديمغرافي، الزراعي، والتجارة عبر الصحراء. أما الثانية فيمكن فهمها من خلال الكشف عن موازين القوى في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الفاصلة بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر، وهي تحديداً: ضعف الجهة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط (=بيزنطة والعالم الإسلامي)، مقابل تنامي وتساعد أوروبا الغربية^(٥١).

(٤٩) ما لم يرد في كتابات ابن خلدون، انظر: القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوندالية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير»، ص ٧٠.

(٥٠) وإن كان محمد القبلي بمقالته السابقة، يستعيد مثل هذا الاحتمال (= جهل معرفة تاريخ الشعوب المجاورة للمغرب يومئذ)، مستشهداً بما ورد في: ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ٣٢ – ٣٣. انظر: القبلي، المصدر نفسه، ص ٦٣، الهامش رقم ٢١.

Laroui, L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse, tome 1, p. 202.

(٥١)

بقراءته لما لم يرد في كتابات ابن خلدون، حصر عبد الله العروي، محددات انفصام السلطة السياسية عن المجتمع المدني، في عاملين ذاتيين اثنين هما: أزمة التنظيم السياسي ومسألة الجيش. فالمظهر الأول المفسر للطبيعة يطرح بالأساس مشروعية النظام السياسي، ذلك أن حتى الفقهاء في تلك الفترة لم يتورعوا في تبرير مقولة ثنائية الحكم: خلافة نظرية (= ما هو وارد في الشرع)، وسلطة تستمد قانونيتها وشرعيتها من حجم قوتها الدفاعية، وهو واقع يسهل معانيته لدى الدول التي تعاقبت على الحكم خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر، حيث لم تعد تبرر نفسها إلا بنفسها: بميول طبيعية سيكولوجية واجتماعية^(٥٢).

بجانب هذا العامل هناك محدد آخر، ذلك أن فشل التنظيم العسكري الوطني للدولة الموحدية، أثر في تطورات الأحداث في ما بعد، حيث لم تستطع الدول اللاحقة تنظيم قوة عسكرية دفاعية مستمرة، الأمر الذي أدى إلى الاستنجد بالمرتزقة والقرصنة، وفي مقدمتهم العرب الهلاليون وغيرهم من الأجانب، خصوصاً المحصل عليهم من طرف ملك قشتالة^(٥٣).

إذاً، الفشل في الميدان العسكري الدفاعي، اقترن بشكل التنظيم السياسي المتجسد في أزمة الشرعية، ليشكلا جوهر ما رمز إليه ابن خلدون، أي «انفصام السلطة السياسية عن المجتمع المدني»، وهو انفصام يصلح مؤشراً لتفسير تأخر المغرب وانسداد تاريخه ■

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٥٣) المصدر نفسه.